



Unicons

يونيكونز للاستشارات المحدودة

سلسلة ورش عمل للتوافق حول برنامج للإصلاح الاقتصادي في السودان
ورشة عمل رقم (3)
إصلاح الصناعة السودانية من أجل مستقبل أفضل

مقدمة:-

نظمت شركة يونيكونز للاستشارات بالتعاون مع المجموعة السودانية للديمقراطية أولاً ورشة عمل بعنوان اصلاح الصناعة السودانية من اجل مستقبل افضل وذلك ضمن سلسلة ورش العمل التي تهدف للتوافق حول برنامج للإصلاح الاقتصادي يتم تطبيقه اذا ما تحقق الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في السودان وذلك يوم السبت الموافق 23 مايو 2015م بقاعة الصداقة بالخرطوم.

شارك في الورشة حوالي ثلاثين من المختصين في مجال التنمية الصناعية، ترأس الورشة السيد / مساعد محمد احمد مدير مصرف التنمية الصناعية، وضم الحضور عدد من اصحاب المنشآت الخاصة العاملة في القطاع الصناعي وعدد من من المسؤولين الحكوميين وصناع القرار بوزارة الصناعة، إضافة الى مجموعة من البرلمانيين والأكاديميين من مركز البحوث والاستشارات الصناعية وممثلي عدد من المنظمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني. وقد قدم د. الفاتح عباس القرشي ورقة بعنوان اصلاح الصناعة السودانية من اجل مستقبل افضل تمت مناقشتها من قبل المشاركين.

الافتتاحية:-

أ. عابدة المهدي (مدير شركة يونيكونز للاستشارات):

اوضحت أن هذه الورشة تأتي ضمن سلسلة ورش العمل التي تهدف الى بناء رؤية مشتركة بين مختلف المنظمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني واصحاب المصلحة في السودان حول برنامج اصلاحي للصناعة في السودان استكمالاً لتصميم برنامج اصلاح اقتصادي شامل وذلك بغرض تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن والعدل والمستدام، وأشارت الى عدم وجود برنامج متفق عليه بين مختلف القوى السياسية في السودان يمكن تطبيقه اذا ما تحقق التحول الديمقراطي مما يستدعي ضرورة التوافق حول خطة للإصلاح تتضمن توصيات بناءة تسهم في تذليل عوائق تنمية القطاع الصناعي في السودان.

اصلاح الصناعة السودانية من اجل مستقبل أفضل:-

د. الفاتح عباس القرشي

هدفت هذه الورقة الى شرح اهمية الصناعة للاقتصاد السوداني؛ حيث تمثل مجالا لاضافة القيمة للانتاج الزراعي والحيواني الذي تذخر به البلاد، ومصدرا لفرص العمل وسد احتياجات البلاد من السلع المصنعة. كذلك ناقشت واقع الصناعة السودانية؛ حيث اوضحت انها قد شهدت ازدهاراً في السبعينات، لكنها تراجعت في الفترة الاخيرة، فالآن هنالك ما يقارب 30 ألف منشأة صناعية منتشرة في السودان الا ان العديد منها تتصاعد فيها معدلات الطاقة العاطلة بل وتوقف بعضها عن العمل.

عددت الورقة الأسباب العامة لتدهور أداء القطاع الصناعي في السودان، وحصرتها في: (1) ضعف التمويل المتاح وارتفاع تكلفته وقصر اجله، (2) عدم توفر المدخلات بالكميات والمواصفات المطلوبة والسعر المناسب، بسبب موسمية انتاج المدخلات والمضاربة على اسعارها واحتكار المدخلات من قبل الدولة، (3) ضعف البنيات الاساسية، (4) اغراق الأسواق المحلية بمنتجات مستوردة منخفضة الجودة والاسعار، (5) توقيع الاتفاقيات الثنائية دون وضع السياسات اللازمة لتمكين الصناعة الوطنية من المنافسة الخارجية، (6) الغاء الامتيازات التي كانت تتمتع بها بعض الصناعات الوطنية، (7) سياسات تصدير المواد الخام التي تحتاجها الصناعة الوطنية مثل الجلود (8) الاثر السلبي لتشريعات العمل خاصة قانوني العمل والضمان الاجتماعي، (9) عدم استقرار السياسات الاقتصادية الكلية مثل سياسة سعر الصرف، (10) التقاطع في الاختصاصات بين الاجهزة الحكومية المختلفة، (11) عدم استقرار الامداد الكهربائي وارتفاع تكاليف الكهرباء حيث أن العقود مع الكهرباء تقتضي دفع كل تكاليف التوصيل مقدما، (12) عدم الالتزام بتنفيذ قرار مشروعات الحكومة كالمهمات العسكرية من الانتاج المحلي، (13) انقطاع سلاسل القيمة المضافة في العمليات الصناعية بفعل السياسات الخاطئة مثل تقليص مساحات زراعة القطن الذي قاد لتدهور صناعة النسيج، (14) تحصيل ضريبة القيمة المضافة مقدما والتحصيل الجزئي المقدم لضريبة ارباح الاعمال، وعدم اعتراف الجمارك بالاسعار الواردة في الفواتير، (15) ضعف العلاقة بين المراكز البحثية والقطاع الصناعي، (16) عدم التدقيق عند التصديق لمصانع جديدة مما يقود لقيام منشآت في مجالات تعاني من فوائض انتاج اساسا وفي هذا إهدار للموارد، (17) سرعة دوران العمالة والذي ادى الى اللجوء للعمالة الاجنبية، (18) عدم تطبيق القوانين؛ (هنالك قوانين لكنها لم تطبق مثل قانون الاغراق) والقرارات السيادية الخاصة بالصناعة، (19) عدم مؤامة مخرجات التعليم مع سوق العمل؛ فقد تضاءلت معاهد التعليم التقني فلجأت الدولة للتدريب التحويلي رغم انه مكلف جدا ولم ينجح (20) آثار الازمة المالية والاقتصادية العالمية، وانفصال الجنوب والحصار الاقتصادي وشح النقد الاجنبي، وتفشي ظاهرة التجنيب وغياب التخطيط الاقتصادي والادارة المؤسسية، وعدم اعلان الاولويات، وتنامي هيكل الدولة والصرف على الادارة، (21) استمرار دعم بعض السلع رغم اعلان سياسة التحرير.

بجانب تلك المعوقات العامة للصناعة عددت الورقة المعوقات الخاصة بكل صناعة من الصناعات الرئيسية في السودان مثل الصناعات الغذائية وذلك على النحو التالي: (1) قطاع السكر قد زاد انتاجه لكن عمدت الحكومة لتحديد الاسعار والاعتماد عليها من قبل الدولة كمصدر للايرادات وتحولت السلعة الى سلعة سياسية

التخطيط الاستراتيجي:-

اختلفت وجهات النظر بين المشاركين في الورشة حول محور التخطيط، فالبعض يرى أن الدراسات قد وضعت بشكل مفصل والاستراتيجيات موجودة، وذكروا انه قد تم عقد الكثير من الورش والسمنارات والمؤتمرات قدمت فيها الكثير من الدراسات المشابهة مثل الدراسة التشخيصية التي اعدتها لجنة من خبراء البنك الدولي والتي شخّصت المشاكل وحددت الحلول كما ان المسح الصناعي قد ابرز كل تلك المشكلات بوضوح منذ عقود، لكن هنالك مشكلة تتمثل في ان تلك الخطط لم تجد حظها من التطبيق بسبب غياب الارادة السياسية. يرى هؤلاء انه لا بد من البحث عن اساليب افضل من الحديث في المؤتمرات وان هنالك فرصة الان للتكثف والضغط على صانعي القرار لتنفيذ الحلول المعلومة والمتفق حولها.

يرى آخرون ان هنالك العديد من اوجه القصور في الخطط والاستراتيجيات الحالية، اذ ليست هنالك سياسة صناعية واضحة في السودان؛ على سبيل المثال في المملكة العربية السعودية هنالك سياسة واضحة رغم انها بدأت في عام 1985م حيث تقوم حكومة المملكة العربية السعودية بتحديد المناطق الصناعية وتجهيزها بكل الخدمات الضرورية وتوفير تمويل طويل الاجل للمنشآت الصناعية. يناهض اصحاب هذا الرأي بضرورة معرفة تجارب الدول المختلفة وما يمكن الاستفادة منه في التنمية الصناعية في حالة السودان. أيضا يعتقد هؤلاء ان التوصيات لا يمكن ان تصلح لكل الصناعات، فهنالك عموميات يمكن الاتفاق حولها لكن لا بد من خطط لكل صناعة على حدة مما يستوجب اعداد الدراسات المتعمقة للقطاعات الفرعية داخل القطاع الصناعي.

ويشير هؤلاء أيضا الى ان التنامي الصناعي ينتج عن تغيير في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والامنية مما يستدعي النظر الى اصلاح تلك النواحي عند تصميم الخطط قبل الحديث عن التنمية الصناعية، كذلك يرون انه لا بد من البحث عن كيف يمكن تحديد الاولويات داخل القطاع الصناعي والاتفاق حوله مع الدولة، كذلك يعتقد هؤلاء ان مراكز البحوث العريقة مثل مركز البحوث والاستشارات الصناعية كانت في السابق تقف وراء نجاح الكثير من الصناعات مثل السكر والمشروبات لكنه الآن يتم تقليص دورها وتنشأ مراكز بحوث جديدة ليست لها امكانيات وقدرات بحثية تؤهلها للقيام بذلك الدور.

القوانين والتشريعات والسياسات:-

أشار المشاركون في الورشة الى العديد من اوجه القصور في البنية التشريعية الخاصة بالصناعة في السودان، فالصناعة ليس لها قانون حاليا وقانون العمل به العديد من اوجه القصور فبالرغم من وجود بطلاة عالية تلجأ المنشآت الى العمالة الأجنبية ويهاجر الاف السودانيين للعمل بالخارج، لذا لا بد من التعاون للحفاظ على القوى العاملة الماهرة في السودان، بسن قانون للتنمية الصناعية في السودان وازالة التقاطعات التشريعية بين الولايات والمركز عبر التنسيق بين جهاز الاستثمار الولائي والقومي وسن قانون موحد للاستثمار يسري في كل الولايات مع اعطاء خصوصية محدودة لكل ولاية. لكن هنالك من يرى ان المشكلة

ليست في غياب القوانين بل في عدم الالتزام بتطبيقها وبدون سيادة حكم القانون لا يمكن ان تتدفق الاستثمارات الى اية بلد ولا يمكن ان تتطور قطاعاته الاقتصادية بما فيها الصناعة.

بالاضافة الى ما ذكر في محور القوانين هنالك العديد من السياسات الخاطئة التي انتهجها السودان في السنوات الاخيرة والتي اضررت بالصناعة، فسياسة التحرير الاقتصادي تم فهمها وتطبيقها بشكل خاطئ؛ حيث سادت سياسة السوق الحر في السودان بطريقة تهمل المصالح الوطنية ودخل السودان في اتفاقات دون مراعاة مصالح الصناعة الوطنية والإقتصاد الوطني مثلا منظمة الكوميسا تتحدث عن التكامل لكنها تحولت لمنافسة، والاتفاقيات الثنائية مهمة لكن يتم التعامل في السودان مع الاتفاقات بعدم اهتمام وممثلي السودان في مفاوضات الاتفاقيات لا يقومون بالدور المطلوب منهم وبسبب عدم المامهم بمصالح وقضايا قطاع الصناعة يوقعون على شروط تضر بالصناعة السودانية.

من السياسات الخاطئة أيضا منافسة الحكومة للقطاع الخاص، فالخصخصة في السودان طبقت بطريقة سيئة: الحكومة باعت المنشآت القائمة لجهات مرتبطة بالحكومة بأسعار تقل عن قيمتها الحقيقية ومن جهة أخرى اقامت منشآت تجارية منافسة للقطاع الخاص في السوق وتتمتع باعفاءات ضريبية وجمركية غير محدودة مما خلق العديد من التشوهات في الإقتصاد الوطني مع المنافسة الجائرة. أيضا سادت في ظل السوق الحر حالات الاغراق والتصديقات لاستثمارات جديدة اوقفت المشروعات القائمة مثل المطاحن حيث نجد ان الطاقة الحالية غير مستغلة، في السابق وزارة الصناعة كانت تتأكد من الجدوى وتحمي الصناعة، أيضا صناعة الزيوت هي مجال يوضح تماما خطأ السياسات اذ تعمل السياسات لصالح التجارة والاستيراد بدلا من الصناعة المحلية حيث يفتح الباب لاستيراد كميات تفوق النقص في الانتاج بنسبة كبيرة ينجم عنها انهيار الاسعار وخسارة المصانع المحلية، كذلك ادى وقف التجارة مع جنوب السودان الى خروج السودان من سوق كبير للمنتجات الصناعية وترك المجال ليوغندا.

من السياسات الخاطئة في مجال صناعة التعدين تخصيص مساحات واسعة للشركات المعدنية، في الواقع تستغل الشركات جزءا محدودا من تلك المساحات مما يمنع شركات اخرى من الاستفادة منها، لذا لا بد من تقليص المربعات، كذلك هنالك عدم التزام بالمعايير البيئية وهو امر يحتاج لسياسات ضابطة.

المؤسسات التنفيذية:-

أكد معظم المشاركين في الورشة ان ما تم وضعه من خطط لم يجد حظه من التطبيق وارجع البعض ذلك الى ان الصناعة ليست اولوية ضمن اولويات الدولة، وان هنالك ضعف واضح في المؤسسات القائمة في السودان، وانعدام التنسيق بين اجهزة الدولة وبين الاتحادات المختلفة (الزراعية والصناعية والتجارية) حيث تعمل كل وزارة وكل قطاع في جزيرة معزولة، في الدول الاخرى لا يستطيع الوزير اصدار قرار دون الرجوع للاتحادات. كذلك يوجد تناقض بين سلطات وصلاحيات الاجهزة المختلفة، وانتشار للفساد الاداري وعدم العدالة في منح الرخص للمصانع. فوزارة الصناعة بدأت سنة 1967م وكان الوزير هو المسؤول الاول والنهائي عن تطوير الصناعة فنمت الصناعة في ذلك العهد، ثم جاء بعد ذلك عهد النافذة الواحدة وقد برهنت على فشلها ومن ثم جاءت وزارة الاستثمار فعمقت الفشل واصبحت تقوم بالرحلات الخارجية للترويج فقط. الآن أصبحت وزارة الصناعة وكل المؤسسات ذات الصلة ضعيفة، فوزارة الصحة تتدخل في شؤون

الصناعة، ووزارة الصناعة الحالية ليست لديها اية سلطة عدا اعداد الدراسات والاشراف على مصانع الحكومة، كذلك النظام الفدرالي جعل الصناعة بلا اية جهة مسؤولة عنها.

دعا المشاركون في الورشة الى ايجاد مؤسسات فاعلة تقوم بتنفيذ الخطط وما فيها من توصيات وذلك عبر احياء وزارة الصناعة لتقوم بدورها الرقابي ، والى ضرورة تهيئة البيئة لجذب الاستثمار وازالة البيروقراطية، واجتثاث بؤر الفساد من الوزارات والهيئات ومراجعة نظام الحكم الفيدرالي لضمان التنسيق اللصيق بين القطاعات مثل الصناعة والزراعة.

التعليم الفني والبحوث والتطوير والجودة:-

اجمع المشاركون في الورشة على وجود فوضى في التعليم الفني؛ اذ ليست هنالك برنامج تدريبية متناسبة مع حاجة سوق العمل للعمالة الفنية الماهرة والخريجين غير مؤهلين للعمل في معظم مجالات الصناعة ولا توجد كوادر وسطى، وان مخرجات التعليم غير موائمة لاحتياجات سوق العمل كما ان هنالك توجه للتعليم الاكاديمي، ويعتقد البعض ان هذا ناتج عن توسع الدولة واهتمامها بالتعليم الاكاديمي واهمالها للتعليم الفني، وبسبب غياب الحوافز المشجعة على تلقي التعليم الفني، ونظرة المجتمع للعمل الحرفي واليدوي. لكن البعض يرى ان هذه مشكلة اجتماعية لا يمكن ان تحل في الاجل القصير، بينما قوى السوق والعائد المادي كفيلا بتصحيح ذلك الامر.

أشار العديد من الخبراء الى ان الجودة هي اهم عوامل نجاح الصناعة في العصر الحالي وان تأكيد الجودة يتطلب توفير معامل متطورة وبمواصفات عالمية وتدريب فنيين في مجالات معينة، وتعد المراكز البحثية هي الجهات المنوط بها تأسيس تلك المعامل و اجراء البحوث وتوفير المعلومات المناسبة. لكن في السودان لا تتوفر مثل تلك المراكز البحثية والمعامل الحديثة كما ان هنالك ضعف واضح في البحوث وهي غير موجهة لتطوير الصناعة. هذا يستوجب انشاء مراكز بحثية متطورة ومعامل مواكبة للمواصفات العالمية و اجراء بحوث علمية متقدمة موجهة لخدمة الصناعة.

التمويل والتسويق:-

من المتوقع ان يكون هنالك اكتفاء ذاتي من العديد من المنتجات الصناعية و اذا ما تمت تنمية القطاع مما يدعو الى البحث عن فرص الترويج الخارجي للمنتجات الصناعية السودانية، والمشكلة هنا هي صعوبة الولوج للاسواق بسبب ضعف التنافسية والميزة النسبية، لذا لا بد من تصميم استراتيجيات مناسبة للتسويق والتسعير، حاليا هنالك الاف الاطنان من السكر في المخازن لم تنجح المصانع المنتجة في تسويقها بينما السودان يستورد السكر. هنالك حاجة ماسة الآن لتطوير بنيات التخزين و لفتح اسواق مثل سوق جنوب السودان امام المنتجات الصناعية السودانية.

أما فيما يخص التمويل فلا خلاف حول تكلفته العالية وتخصيصه لقطاعات لا تتميز بالاهمية ولاشخاص لا يتمتعون بالخبرة في ادارة المال، لكن هنالك خلافا حول الربا، وعدم السماح باستخدام صيغ التمويل التقليدية؛

يعتقد البعض ان هذا قد فاقم من ازمة التمويل لان الصيغ المستخدمة في المصارف حاليا برايمهم لا تصلح لتمويل الصناعة.

البنيات الأساسية:-

من الملاحظ ان هنالك قطوعات مستمرة في الإمداد الكهربائي وارتفاع في تكلفته وكل الاتفاقيات والحلول التي يحاول قطاع الصناعة الوصول اليها تعتبر غير مجدية في حل هذه الازمة، فالتوليد الذاتي على التكلفة يسبب الكثير من الخسائر للمصانع لذا تلجأ للشبكة القومية ذات الامداد الكهربائي المتذبذب.

هنالك قضايا اخرى عامة كتوفير الأمن والاستقرار في مناطق الانتاج ورفع الحصار الاقتصادي، وتحسين العلاقات الخارجية للسودان مما تعد شروطا ضرورية للتنمية الصناعية قد اشار اليها المشاركون في النقاش.

التوصيات:-

- (1) اعداد استراتيجية (متكاملة ومتوازنة) واضحة للتنمية الصناعية في السودان تحدد البرامج والقيود الزماني لتنفيذها.
- (2) إصدار قانون الصناعة ووضع التشريعات والضوابط المنظمة للاسواق المختلفة للمنتجات الصناعية.
- (3) اعادة صلاحيات ادارة الصناعة لوزارة الصناعة كجهة وحيدة مسؤولة تقوم بكل اجراءات تطوير الصناعة.
- (4) ازالة التقاطعات التشريعية بين الولايات والمركز عبر التنسيق بين جهاز الاستثمار الولائي والقومي.
- (5) توطين القمح في الشمالية واعادة القطن لمشروع الجزيرة ومراجعة مواصفات القمح المحلي وتطبيق الخلط بالذرة، وزيادة الطاقة التخزينية للقمح والحبوب الزيتية لتطوير صناعة الدقيق والزيوت في السودان.
- (6) اصدار المواصفات الخاصة بالدقيقوكل المنتجات الصناعية ذات الصلة،
- (7) حل المشاكل الداخلية والتنسيق بين الاتحادات الصناعية والعمل الجماعي للضغط على صناع القرار لتنفيذ استراتيجية التنمية الصناعية.
- (8) اجتثاث بؤر الفساد من الجهاز الحكومي والوزارة والادارات والهيئات المختلفة ومعالجة القضايا والمشاكل الإدارية وبيروقراطية الإجراءات في التعامل من المستثمر والتي افرزتها دراسته التحليلية بتمويل من البنك الدولي.
- (9) مراجعة النافذه الموحد لتكون ذات فاعليه حقيقيه وتؤدي الغرض من تشكيلها وليس تطبيق صوري.
- (10) الحد من انشاء شركات صناعية حكومية منافسة للقطاع الخاص، وفك احتكارات الشركات الحكومية للمدخلات المختلفة ووقف مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في الحصول على التمويل.
- (11) اصلاح التعليم التقني عبر انشاء مراكز تدريب فني للمختصين في المجالات الصناعية لسد النقص في العمالة الماهرة.
- (12) مراجعة تشريعات العمل وبصورة خاصة قانون العمل، لتحقيق استقرار القوى العاملة.

- (13) لا بد من تأسيس معامل معتمدة عالميا لتضمن جودة المنتجات الصناعية السودانية ومعالجة الافلوتوكسن وتطبيق المواصفات في كل المراحل الصناعة واستخدام المذيب الكيميائي بدلا من العصر الميكانيكي للحبوب الزيتية.
- (14) التركيز على الانتاج (العضوي) للحبوب الزيتية لما يمكن ان يحققه من عائد مجز في مجال الصادر.
- (15) انشاء مسالخ حديثة بمواصفات عالمية تمد مصانع اللحوم ومدابع الجلود بمنتجات عالية الجودة.
- (16) الاسراع في تنفيذ المدن الصناعية واعداد الخارطة الصناعية.
- (17) تحقيق الاستقرار في الامداد الكهربائي وتخفيض تكلفته للصناعة عبر فرض تعرفه مناسبة لكل الصناعات.
- (18) مراجعة الاتفاقات الثنائية وتحديد مصالح الصناعات السودانية لتحقيق الاستفادة القصوى منها، وعدم الدخول في اية اتفاقات دون دراسات عميقة تحدد مصلحة الاقتصاد الوطني فيها.
- (19) التنسيق بين القطاعات الاقتصادية المختلفة بما فيها القطاع الصناعي لضمان انسياب الخام والمدخلات المختلفة بما في ذلك تعزيز الشراكة بين المزارعين واصحاب الصناعات القائمة على استخدام مدخلات زراعية للتصنيع.
- (20) أعداد الدراسات المتعمقة للقطاعات الفرعية والصناعات المختلفة داخل القطاع الصناعي والاعتماد في صنع القرار على نتائج البحوث التي تجريها مراكز البحوث والاستشارات المؤهلة.
- (21) الحد من الاغراق ووقف تطبيق السياسات المشجعة على تصدير المدخلات واستيراد المنتجات الصناعية لدعم الانتاج الصناعي ومراجعة السياسات الجمركية والضرائبية التي تشجع الإستيراد علي حساب التصنيع المحلي..
- (22) تقليص المربعات الممنوحة للشركات العاملة في مجال التعدين، وفتح المجال امام الشراكات في القطاع.
- (23) وضع الضوابط اللازمة للتأكد من حماية البيئة من التلوث بفعل النفايات الصناعية مثل صناعة الجلود والتعدين.
- (24) اعادة فتح اسواق جنوب السودان امام المنتجات الصناعية السودانية.